محاضرة حول ظاهرة الفساد

تمهيد:

تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بالتوازي مع التحولات الاستراتيجية العالمية، في الجوانب السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وما تبعها من تداعيات... وتكرس هذا الاتجاه اكثر بتدخل الهيئات المالية الدولية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما.

ان ظاهرة الفساد ليست حكرا على المجتمعات النامية فقط، ولكنها أكثر انتشارا وتغلغلا في دواليب المؤسسات والإدارات العامة والخاصة، أكثر من انتشارها في الدول المتقدمة، لأن الارادة السياسية لمحاربتها ضعيفة والأساليب المعتمدة غير فعالة وتتميز بأنها شكلية فقط في الدول المتخلفة.

ظاهرة الفساد وطرق مكافحتها:

الفساد اصطلاحا:

تعددت التعريفات حول الفساد، لكنها اتفقت على العديد من نقاط الاشتراك كما يلي :

تعريف البنك الدولي: هو أول تعريف للفساد "الفساد هو استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الشخصية، أو المكسب الخاص" ،**ويعرف معجم أوكسفورد** الفساد بأنه: "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة، من خلال الرشوة والمحاباة..."

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "الفساد هو إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس، و رغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون، فأنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص".

منظمة الشفافية الدولة: "الفساد هو استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".

وعليه فأن أبرز مواصفات الفساد هي: الرشوة؛ وهي جريمة تعني طلب الموظف العام أو الخاص أو قبوله أموال أو مزية غير مستحقة، مقابل تقديمه خدمة عامة أو قيامة بمهمة أو وظيفة من وظائفه أو الامتناع عنها، أو تسهيل إجراء إداري ما في غير محله، أو يقوم بابتزاز الزبون أو استغلال نفوذه لدى إدارة عمومية من أجل إعطاء الغير فائدة أو امتياز معين، نظير هدية أو وعد أو هبة، وأيضا اختلاس وسائل و ممتلكات العمل (خيانة الامانة)، أي اختلاس الممتلكات التي وضعت كأمانة في عهدته أو أتلافها أو اهمالها أو احتجازها ومصادرتها، سواء كانت ملكا للدولة أو للخواص، كذلك المحاباة و التستر على الأخطاء و جرائم الفساد، عرقلة سير تحقيقات العدالة، إخفاء المتورطين...الخ.

أنواع الفساد :

تنتشر في المجتمع الكثير من أنواع الفساد، تختلف من حيث الحجم والمجالات وغيرها كما يلي :

قسم الفساد من حيث **الحجم** الى فساد كبير وفساد صغير

-**الفساد الكبير** يقوم به المسؤولون الكبار في الدولة وفي المؤسسات الاقتصادية الكبرى (تزوير الانتخابات، فضيحة سوناطراك، اختلاسات الخليفة، الطريق السيار، تبييض الأموال....

-**الفساد الصغير** يقوم به الموظفون الصغار عادة، و يتمثل في الرشاوي الصغيرة، المحسوبية، المحاباة، التغيب عن العمل بدون مبرر...الخ.

أما الفساد من حيث **المجالات** فيتمثل فيما يلي:

الفساد الإداري: تعريف معجم ويبستر:" هو إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثال بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه ".

تعريف البنك الدولي:" الفساد الإداري هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، ويحدث عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء منافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة، تقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".

وعليه **فالفساد الإداري** كغيره من أنواع وأشكال الفساد الأخرى عبارة عن سوء استغلال السلطة التي وضعت بين يديه، وعدم اعتبارها أمانة ومسؤولية أخلاقية، وبالتالي تجاوز القوانين المعمول بها وهتك مبدأ تكافؤ الفرص والكفاءة والمساواة، تحقيقا للمصلحة الشخصية الضيقة والحصول على مكاسب غير مشروعة.

_ **الفساد المالي** هو سوء استخدام الموارد المالية العامة، بتحويلها للمصلحة الخاصة، وكذلك استغلال وسائل المؤسسة أو الوظيفة لأغراض شخصية، أو هو مجمل الانحرافات المالية والتجاوزات التي تمس المال العام أو مال الغير بغير حق أو مبرر قانوني، مثل قبول الرشوة والاختلاس والابتزاز والتهرب الضريبي أو الجبائي وتحويل أموال المساعدات للمصلحة الشخصية ...الخ

الفساد السياسي يرى البعض أن الفساد السياسي مرحلة يجب أن تمر بها المجتمعات خلال مسار التحول من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، أو بشكل أدق، من المجتمع التقليدي إلى العصري .

والفساد السياسي لصيق بالاحتكار والتفرد بالسلطة والثروة، وعلاجه يبدأ مع المشاركة السياسية والرشادة في تسيير الشؤون العامة، وتفعيل آليات المكاشفة والشفافية والمحاسبة.

الفساد الاجتماعي هو تلك السلوكيات التي تتناقض والمعايير الاجتماعية المقبولة من طرف النظم الاجتماعية وعند سيادة هذا النوع من الفساد، يكثر العنف وقطع الطريق والسرقات والسطو على ممتلكات الغير والممارسات المخلة بالأدب العامة....

الفساد الأخلاقي هو تلك مجمل السلوكيات المنحرفة أخلاقيا، كاستغلال العملاء لوظائفهم أو حاجتهم للخدمة بطلبات غير شرعية، أو أشياء مكلفة لهم، إضافة إلى بعض السلوكيات الفاسدة كالتكبر والنميمة وعدم الاحترام، وآفات مثل الكذب والسكوت عن الخطأ والمنكر واستغلال النفوذ على حساب المراجعين والمحتاجين للخدمة.

مظاهر الفساد الإداري والمالي:

الرشوة: هي حصول الموظف على أموال أو هدايا مختلفة، بهدف إنجاز خدمة معينة لفائدة الراشي، أو الامتناع عن إنجاز الأعمال عكس ما ينص عليه القانون وتعد هذه الأموال أو الهدايا كسبا غير مشروع، وأركان الرشوة 03 هي: الذي يعطي الرشوة (الراشي)، والذي يأخذها (المر تشي)، والذي يوصلها (الوسيط) .

وتعد الرشوة أحد ابرز مظاهر الفساد المالي والإداري وتعد من الكبائر في الإسلام.

المحسوبية: هي تقديم خدمات لصالح فرد ما أو جهة معينة، مقابل خدمة أخرى، يستفيد منها مقدم الخدمة مستقبلا (خدمة بخدمة)، وقد تكون غير مشروعة، أو غير قانونية = غير مستحقة، وهذا النوع من الفساد فيه انتهازية وعدم إخلاص ونزاهة.

المحاباة: هي تفضيل شخص أو جهة على شخص أو جهة أخرى، حسب الانتماء أو القرابة ... دون وجه حق.

الواسطة: وتعني قيام شخص ثالث بدور الوسيط في نيل خدمة أو شيء ما قد يكون مستحقا أم ال، لكن فيه نوع من التدخل عن طريق النفوذ، والتعدي على الصالحيات وأصول العمل وكفاءته (المعرفية).

الابتزاز: هو قيام الموظف بابتزاز والضغط على الزبون لتقديم مال أو خدمة معينة، مقابل استفادته من حقه، وهذا التهديد سواء العلني أو الخفي مضر بالمصلحة العامة ونزاهة الوظيفة. ومن ذلك التهديد بإفشاء الأسرار، أو اتلاف الوثائق....الخ.

التزوير: هو إحداث تغيير أو تحوير على وقائع أو حقائق معينة، أو وثائق، حتى يتم الحصول على منافع غير مستحقة وغير قانونية، ومن ذلك الغش، تقليد السلع والبضائع (السرقة الاقتصادية)، التعدي على حقوق الملكية وحماية المؤلف، الكذب، شهادة الزور...الخ

نهب المال العام والانفاق غير القانوني له: هو أخذ أموال وممتلكات المؤسسة، والتصرف فيها كيفما شاء الموظف العام، دون الالتزام بالحفاظ عليها، أو قيامه بتبذير تلك الممتلكات مثل استعمال سيارة المؤسسة لأغراض شخصية، غسل سيارته بمياه المؤسسة، أخذ لوازم العمل واستغالها، مثل الكاميرا في الأعراس....الخ.

التباطؤ في إنجاز المعاملات: أي تأطير إتمام المهام بسبب عدم الرغبة في الوظيفة، وضعف الانتماء التنظيمي، مما يؤدي إلى اللامبالاة والتسويق وترك المهام وتأجيلها، والسبب هو غياب المتابعة والمراقبة والمحاسبة عدم إيلاء الأهمية اللازمة بشكاوي المواطنين والمتعاملين مثل اللعب بالكمبيوتر، الأحاديث الجانبية.)...

الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية: وأهم مظاهرها هي البيروقراطية، ونقل الملفات والإجراءات الإدارية وتعقيدها، وسوء تأويل النصوص التنظيمية وتضاربها لأغراض ومصالح ذاتية، وأو لعرقلة مشاريع وبرامج ال تخدم تلك المصال.

عدم احترام أوقات ومواعيد العمل: في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والامتناع عن أداء العمل والتراخي والتكاسل وعدم تمحل المسؤولية.

إفشاء أسرار الوظيفة: تداول تفاصيل وأسرار العمل أو المعلومات المتعلقة بالأشخاص خارج أسوار المؤسسة لفرض التسلية، أو تقليل الاحترام أو السب أو انتقاما منهم...الخ.

تبييض الأموال: توظيف الأموال الفاسدة في مشاريع ومؤسسات ومدخرات بنكية.

الأسباب العامة لفساد:

ضعف المؤسسات... وخاصة تضارب المصالح .

السعي للربح السريع .

ضعف دور التوعية في المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها .

عدم تطبيق القانون بصرامة...الخ .

اللامساواة في الأجور وتوزيع الثروة .

ضعف الضمير الوطني والوازع الديني لدى كثير من المسؤولين، وكذلك الأمر على باقي المواطنين (إذا صلح القائد فمن يجرؤ على الفساد).

عدم الفصل بين السلطات .

ضعف المجتمع المدني وتبعيته للإدارة.

عدم المعرفة بالحقوق والواجبات .

عدم استقلال القضاء .

غياب حرية الإعلام.

آثار الفساد الإداري والمالي: الفساد الإداري والمالي هو أحد مظاهر ونتائج الإدارة السيئة، وتمتد آثاره اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على المساويين الأفقي والعمودي، تبرز آثاره كذلك وبشكل كبير على انخفاض مستوى معيشة المواطنين وازدياد درجة الفقر والتهميش والبطالة، ناهيك عن ضعف قدرة الاقتصاد على الدوران بالشكل المطلوب وعلى قدرته على المنافسة وتلبية الاحتياجات المحلية .

وعليه يمكن تقسيم آثار الفساد الإداري والمالي إلى ثالث جوانب رئيسية وهي:

آثار الفساد على الجانب الاقتصادي:

للفساد تكلفة باهظة اقتصاديا، منها ما يلي :

هدر وضياع أموال ضخمة لفائدة بعض الأفراد والمسؤولين الفاسدين، مما يرفع من تكاليف الإنتاج .

ضعف أداء المؤسسات وضعف الإنتاج في الكم وفي النوع أو الجودة.

تعطل النمو الاقتصادي وعدم تحقيق الأهداف .

عدم الاستفادة من الكفاءات وذوي المؤهلات العلمية من الإطارات في العمل، حيث يستفيد من المناصب النوعية وحتى البسيطة أصحاب الوساطات والمحسوبية .

غياب المنافسة المشروعة بين الموظفين بسبب اعتمادهم على الوساطات والمحاباة .

غياب الرقابة والمحاسبة بسبب تفشي عالقات العمل غير الاحترافية والقائمة على القرابة والمحاباة... وبالتالي تفقد المؤسسة للفعالية التنظيمية .

سيادة المعاملات الفاسدة والصفقات المشبوهة في التعاملات الاقتصادية بين رجال الأعمال والمؤسسات، مما يؤثر على مناخ الاستثمار ورغبة المستثمرين النزهاء في زيادة الأعمال والاستثمار .

المنافسة غير الشريفة بين الشركات والمؤسسات تؤدي إلى فشل وزوال المؤسسات الصغيرة لعدم قدرتها على مواجهة الاحتكار والفساد .

تدني مداخيل الدولة أو الخزينة العمومية من أموال الضرائب و الرسوم نتيجة التهرب الضريبي والجمركي . هشاشة وضعف البنية التحتية والإنشاءات العامة، مثل الطرق والجسور والسكنات وغيرها، وبالتالي خطورتها على المجتمع، بسبب الرشاوي والعمولات التي يتلقاها موظفو الدولة مقابل استقبال و تمرير تلك الإنجازات المغشوشة.

آثار الفساد على الجانب الاجتماعي:

-تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والتهميش والاقصاء لدى الفئات الهشة .

اللامساواة واللاعدالة اجتماعية .

غياب تكافؤ الفرص أمام الجميع المنصوص عليه في الدساتير .

فقدان المواطنين لحقوقهم وعجز الدولة عن التكفل بها بسبب الفساد.

تأثر المشاريع الاجتماعية سلبا وتعطل إنجازاها، مما يخلق حرمانا من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها . تصدع النسيج الاجتماعي وخلق نظام اجتماعي طبقي تسوده التفرقة والتفاوت الاجتماعي و الكراهية والعداوة، وبالتالي خلق قنبلة اجتماعية موقوتة تهدد السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار في أي لحظة .

استفادة فئة الفاسدين من امتيازات غير مستحقة، تؤدي بهم إلى الارتقاء الاجتماعي المذموم .

اهتزاز الشعور بالمواطنة لدى مختلف فئات المجتمع المهمشة والمتأثرة سلبا من الفساد.

آثار الفساد على الجانب السياسي:

اهتزاز الثقة المواطنين في الدولة مؤسساتها .

انسحاب المواطنين من الشأن السياسي لشعور هم بعدم جدوى إصلاحات وسياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

تعرض الدولة للأزمات وعدم الاستقرار السياسي بسبب عدم تعاون الأحزاب ورفضها لسياسات الدولة .

وصول شخصيات سياسية غير نزيهة إلى المناصب القيادية في الدولة، واستبعاد أصحاب الكفاءة في تسيير شؤون الدولة والمجتمع في الجزائر، وحسب تقرير مؤشر مدركات الفساد CPI لدول العالم، الصادر عن

منظمة الشفافية الدولية لعام 2017 فقد احتلت الجزائر المركز112 أي أنها تقع في المنطقة الحمراء من مستوى الفساد المدرك، مما يدل على خطورة آثار هذه الظاهرة المدمرة على الاقتصاد وعلى المجتمع الجزائري.